

تقرير لجنة ترشيحات المجتمع المدني حول اختيار ممثل بديل للمجتمع المدني في مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ديسمبر/كانون الأول 2017

الإجراءات

في نهاية أغسطس/آب 2017، أعلنت عضوة مجلس الإدارة البديلة عن المجتمع المدني "ويندي تيريل" من منظمة الشفافية الدولية عن نيتها الاستقالة من منصبها في مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. كما هو موضح في [المبادئ التوجيهية لدائرة المجتمع المدني](#) لمجلس الإدارة الذي سيتولى في الفترة من 2016-2019، طلب من لجنة الترشيحات البحث عن بديل للسيدة/ تيريل.

تأسست لجنة الترشيحات في ديسمبر/كانون الأول 2015، وكانت مسؤولة عن الاختيار الأولي لأعضاء مجلس الإدارة الممثلين لمنظمات المجتمع المدني في أوائل 2016 ووافق على أن تظل في مكانها طوال المدة من أجل التعامل مع الحالات التي تحتاج فيها لاستبدال أو تغيير تبعية أحد أعضاء مجلس الإدارة عن المجتمع المدني. دعا المجلس العالمي لائتلاف انشر ما تدفع الأشخاص المذكورين أدناه ليشكلوا لجنة الترشيحات: السيدة/ أروا دي لا فيونتي لوبيز (ممول وعضو المجلس العالمي لائتلاف انشر ما تدفع ومجلس إدارة الائتلاف)، والسيد/ جينكلود كاتيندي (الرابطة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان وممثل مجتمع مدني سابق في مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية)، والسيد/ أنتون أرتيميف (مؤسسة المجتمع المفتوح في كازاخستان وممثل مجتمع مدني سابق في مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية) والسيد/ إميرسون سايكس (خبير مجتمع مدني من المركز الدولي للقانون غير الربحي). السيد/ أرتيميف والسيد/ سايكس هما الخبيران اللذان اختارهما المجلس العالمي من خارج ائتلاف انشر ما تدفع. لكن يُرجى العلم أنه نظرًا لقيود الوقت، فقد تنحى السيد/ أرتيميف عن لجنة الترشيحات في دورة الاختيار هذه. وسوف يظل مشاركًا في الإجراءات المستقبلية، حتى نهاية الفترة في 2019.

تم تنظيم دعوة مفتوحة لتقديم الطلبات بين الفترة من 6 إلى 27 سبتمبر/أيلول 2017. كُلفت الأمانة العامة لائتلاف انشر ما تدفع بنشر الدعوة بالفرنسية والإنجليزية والأسبانية والروسية والعربية عبر قوائم بريدنا الإلكتروني و [الموقع الإلكتروني](#)، وقنوات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (الموقع الإلكتروني + المنسقين الوطنيين) ومدونة OGP وقوائم البريد الإلكتروني الخاصة بالمجتمع المدني ومدونة Goxi.

تلقت الأمانة العامة لائتلاف انشر ما تدفع 8 طلبات. القائمة الكاملة للطلبات موجودة في الملحق 1.

في المرحلة الأولى، راجع أعضاء لجنة الترشيحات جميع الطلبات في ضوء معايير الاختيار من أجل إعداد قائمة مختصرة. ولذلك الغرض، استخدموا نظام درجات موحد من أجل تقييم القوة النسبية لكل متقدم، مع النظر في السيرة الذاتية والخطاب التوضيحي وكذلك مع الأخذ في الاعتبار خطابات الدعم التي قدمها مقدمو الطلبات. وكانت معايير التقييم كالاتي:

- المعرفة بسلسلة القيمة في مجال الصناعات الاستخراجية
- المشاركة في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
- المعرفة بمعايير وسياسات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
- القدرة على الوصول إلى اتفاقيات/تسويات داخل المجموعات على مختلف الأصعدة
- القدرة على خدمة المصالح الأوسع خارج نطاق الانتماءات الخاصة
- الوقت والاستعداد للتشاور
- الوقت والاستعداد لتقديم التقارير بشكل منتظم
- القدرة على تمثيل الآخرين بموجب تخويل
- القدرة على العمل مع العديد من أصحاب المصالح
- احترام مدونة سلوك مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

في مرحلة ثانية، أجرت لجنة الترشيحات مقابلات لثلاثة مرشحين على القائمة المختصرة. تم تحضير مجموعة من أربعة أسئلة (موجودة في الملحق 2) والاتفاق على نظام درجات موحد لتقييم أداء المرشحين. تحدث أعضاء اللجنة إلى المرشحين الثلاثة جميعهم، وفي إحدى الحالات تمت هذه المحادثات في أوقات مختلفة بسبب الصعوبات التقنية.

الاختيار

اختارت لجنة الترشيحات "جانا مورجان" كبديل لـ "دانيا كوفمان" لبقية الفترة من 2016-2019. جانا مورجان هي مدير الدعوة والحملات في المائدة المستديرة الدولية للمساءلة المؤسسية، وهي منظمة مقرها واشنطن العاصمة، وسوف تكون أمام السيدة/ مورجان إمكانية الترشح لفترة أخرى بعد 2019 شريطة أن يكون أداؤها مرضيًا.

المرشحون الثلاثة على القائمة المختصرة جميعهم لديهم ملفات قوية، لكن السيدة/ مورجان قدمت الأداء الأفضل خلال المقابلة عن طريق إظهار فهم شامل للمشكلات الحساسة في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وخاصة التحديات التي تطرحها على المجتمع المدني. كما تتمتع السيدة/ مورجان بخبرة طويلة في العمل مع إطارات أصحاب المصالح المتعددين، واستطاعت إقناع اللجنة بقوة مهاراتها التفاوضية التي ستمكنها من الدفاع بنجاح عن مصالح المجتمع المدني في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. أخيراً وليس آخراً، تتوفر لدى السيدة/ مورجان جهات الاتصال اللازمة، والمعرفة بأصحاب المصالح، والالتزام بإبلاغ دائرتها بشكل منتظم بالتطورات الجارية على مستوى مجلس الإدارة وإخضاع نفسها للمسائلة أمام المجتمع المدني ككل.

التوصيات

- تدعم لجنة الترشيحات الجهود الجارية لمراجعة وتحسين المبادئ التوجيهية لدائرة المجتمع المدني في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وترحب بقرار العمل مع معهد بناء التوافق لرعاية عملية مراجعة شاملة وشفافة من شأنها أن تؤدي إلى اعتماد مبادئ توجيهية منقحة ومعززة لدائرة المجتمع المدني، بما في ذلك عملية اختيار جديدة لترشيح أعضاء مجلس الإدارة الممثلين عن المجتمع المدني.

الملحق 1. قائمة طلبات التقديم المتلقاة

| الاسم | المنظمة | الدولة |
|---------------------|---|----------------------------|
| أياخون سولتونازاروف | تقارير معهد الحرب والسلام | قرغيزستان |
| أزيا كورمانباييفا | لجنة الرقابة العامة على تنفيذ برامج الدولة على المستوى المحلي | كازاخستان |
| ديانا كايبي | مبادرة النفط والغاز اللبنانية | لبنان |
| إليزابيث كاينز | أمور الموارد | بلجيكا |
| جانا مورجان | المائدة المستديرة الدولية للمساعدة المؤسسية | الولايات المتحدة الأمريكية |
| كوسي بليز أيجنون | عين أفريقيا | توجو |
| مونخسويول باتارجاف | معهد المبادرة الوطنية | منغوليا |
| نينا كيليريد | NCFunder | الولايات المتحدة الأمريكية |

الملحق 2. قائمة أسئلة المقابلة

- 1) ما خبرتك مع إطارات أصحاب المصلحة المتعددين؟ هل يمكنك أن تذكر لنا أمثلة على حالات سابقة توليت فيها المفاوضات مع جهات فاعلة مختلفة؟
- 2) بصفتك ممثلاً للمجتمع المدني، يجب على أعضاء مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التشاور مع دائرتهم الواسعة وتقديم تعقيبات لها. كيف تنوي تنفيذ هذه المهام وإيجاد الوقت للقيام بذلك؟
- 3) مسألة البيئة المواتية مهمة جداً للجهات الفاعلة من المجتمع المدني التي تشارك في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. إلا أن الدوائر الأخرى في مجلس إدارة المبادرة لا تتعامل مع المشكلة إلا بشكل متكرر وتصر على أن المبادرة ليست مبادرة لحقوق الإنسان. ما رأيك في قدرة المبادرة على الإسهام في حماية المجتمع المدني بشكل أفضل في الدول الغنية بالموارد؟
- 4) بعد أربع سنوات من سيدني، حيث اعتمدت المبادرة معياراً جديداً، تواجه معظم الدول المنفذة للمبادرة صعوبة في تنفيذ متطلبات الإبلاغ الجديدة بشكل سليم، وذلك حسب ما توصله نتائج عمليات التحقق الأخيرة. ومن ثم، ولها الغرض، هل تتوقع أن يتجنب مجلس الإدارة طرح تعديلات جديدة على السياسة من أجل التركيز على دعم التنفيذ على مستوى الدولة أم هل تظن أن المجتمع المدني يجب أن يكون طموحاً ويدفع حدود الشفافية إلى نطاق أوسع في قطاع الصناعات الاستخراجية؟ في الحالة الأخيرة، ما الإصلاحات التي تريد أن يتم استهدافها؟